ولو قال هو لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت عن ابي يوسف انه تجوز
رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد امس فلم يقبل كان القول قوله
الواهب رجل قال كسوتك هذا الثوب او قال اعطيتك او قال حملت
لك هذه الدار او قال هذه الدار لك فقبضها او قال هي لك سكنها فهو هبة
ولو قال هبة سكنى او سكنى هبة او سكنى صدقة او قال اخدم عبدي هذا الرجل
لي عارية في جميع ذلك وكذلك لو قال جعلتك على هذه الدابة يكون عارية الا ان يريد
الهبة وقيل في السلطان يكون هبة ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة
كل شهر بدرهم او قال اجارة هبة فهي اجارة ولو وهب لرجل غائب دراهم
وارسلها على يد رسول اليه فقال الموهوب له للرسول تصدق بها عليك
لا يجوز ولو قال للرسول تصدق بها علي عني لا يجوز ايضا وان تصدق الرسول
عنه ضمن الرسول للواهب رجل قال جميع ما املكه لفلان يكون
هبة حتى لا يجوز بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف او يسب الي فلان لم تدخل
الدراهم في الوجه الاول صرح لاضافة الملك الى نفسه لان ما يعرف او يسب
اليه قد يكون لغيره ولو قال بالفارسية اين غلام زا بيت يكون اقرارا
ولو قال اين غلام من ايكون هبة لا يملكه الا بالقبض وذكر في الزيادات
اذا قال لجماعة من المتهمين هذا الكون من اطعامكم يكون هبة رجل
قال لا خذ هذا المال واعزني في سبيل الله يكون قرضا لان الكلام
يحتمل القرض ويحتمل الهبة والقرض ادناهما فينحمل عليه ولان الاخذ المطلق
سبب للضمان في الشرع ولو دفع اليه دراهم فقال انفقها فعملا بموجبه فهو قرض
كما قال اصرفها في حوائجك ولو دفع اليه ثوبا فقال البسه فلبسه فعلى الثوب
هبة لان قرض الثوب باطل فاذا تعذر حمله على القرض حمل على الهبة لصحة التصرف
رجل غرس كرما وله ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجعل
عبارة عن التمليك ولو قال اغرسه باسم ابني فلان لا يكون هبة فان قال اعلمه
باسم ابني يكون هبة ظاهر الان الناس يريدون بهذا التمليك والهبة
اتخذ وكيلا للختان فاهدى الناس هدايا ووضعوا بين يديه قالوا ان كانت الهدية
مما يصلح للصبيان مثل الثياب او يكون طعاما يستهلكه الصبيان فهو للصبي لان
مثل هذا يكون هبة للصبي عادة وان كانت الهدية دراهم او دنانير فهو
ذلك ترجع الى المهدي فان قال المهدي هي هبة للصغير كانت للصغير وان لم يقل
الرجوع اليه ينظر ان كان المهدي من معارف الاب او قاربه في الاب وان كانت
من قرابة الام او من معارفها فهي للام ولذلك لو اتخذ وليمة لمن قال الاجابة الى
ذوي ما اهدي الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من قرابة الام او من قرابة الاب
وكذلك المهدي من قرابة الزوج او من معارفه او من معارف المرأة او من
الا فاجابين المهدي فقال اهديت لهذا او لهذا فالقول قوله وقال بعضهم

في

والاحوال كلها الهدية يكون للوالد لان الوالد هو الذي اتخذ الوليمة وقال بعضهم
يكون للولد لان الوالد اتخذ الوليمة لاجل الولد ولا عبرة بقول المهدي عند الاهداء
اهديت للولد لان الوالد وصاحب الوليمة اذا كان رجلا عظيما محترما يقبل
المهدي هذا الحد منكم والاعتماد على ما قلنا اولا رجل قال لاخر وهبت لك
هذه الفارة الخنطة او هذا الزق السمن كانت الهبة هي الخنطة والسمن دون
الفارة والزق ولو قال وهبت منك عمارة الخنطة وزق السمن يدخل في الهبة
الفارة والزق ولا بد خل فيه الخنطة والسمن لان في الوجه الثاني اضاف الهبة
الى الفارة والزق لا الى الخنطة والسمن فلا بد خل فيه الخنطة والسمن كذا
العبد وفي الوجه الثاني اضاف الهبة الى الخنطة والسمن رجل اهدى الى جاره
شيئا من المأكولات في الاتا فقال ان كان في الاتا قال الفقيه ابو جعفر ان كان
تريد اوتحو ذلك لا بأس به لانه لو جعله في اتا اخر ي يذهب لذته فان كان
شيئا من الفواكه لا يسعه ان يأكل فيه الا ان يكون بينهما انبساط فوق اجلس
على اخوانه هل لاهل الخوان ان يتناولوا شيئا لمن هو على خوان اخر ومن هو على الخوان
منهم على خوانه قال ابن مقاتل ليس لهم ذلك ومن تناول معه على خوانه
فانه لا بأس به وقال الفقيه ابو الليث القياس ما قاله ابن مقاتل وفي
الاستحسان كل من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جاز وبه قال ناخذ
رجل وهب عبد الانسان بغير اذنه ثم ادعى مولاه انه عبده واقام
البينة وقضى القاضي ثم اجاز المولى هبته ذكر الخصاف انه لا يجوز اجازته
في قول ابي حنيفة وعند على الرواية التي روي عن ابي حنيفة وجوابه ان قضاء
القاضي للمستحق يكون فسخا للعقود الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون فسخا
كذا ذكر شمس الائمة الحلواني فاذا لم ينفسخ البيع بالاستحقاق لا ينفسخ الهبة
فيصح اجازة المستحق والفتوى في البيع على ظاهر الرواية رجل قال لاخر
كنت وهبت لك الف درهم قال بعد ما سكت ثم اقبضها كان القول قوله
لان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض رجل اقر انه وهب لفلان هذا
العبد قال بعضهم يكون اقرارا بالهبة والقبض جميعا لان الاقرار بالهبة
المطلقة اقرار بهما صحيحة تامة وذلك لا يكون الا بعد القبض والاصح ان الاقرار
بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض رجل قال لاخر اعر ني هذه القصعة من
الثريد فاخذها واكلها كان عليه مثلها او قيمتها لان عارية ما لا يكون الانتفاع به
منه الا باستهلاك يكون قرضا قال الفقيه ابو الليث هذا اذا لم يكن بينهما
دلالة الهبة والتهادي عن عبد امون في البلاد انه من يقوم بين يدي السلطان ويوقف
عليهم وقال هبوه مني حتى نوراكبت اضرب عنقه فقالوا اليه نضربه على الارض وكن
وقال رايتم كيف اضرب قالوا الا ان الشيخ حدثنا واما قال لم ذلك لعدا ارعت
قول ابي حنيفة فان عنده كسر الملاهي يوجب الضمان وهذا دليل على ما مر ان عنده الملاهي

Copyright © University